الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.22

الجمعية العامة

Distr.: Limited
29 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٠ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

جنوب أفريقيا: * مشروع قرار

مكافحة العواصف الرملية والترابية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ تسلم بأن هذا القرار يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى إتمام ما لم ينجز من أعمالها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي يشكل القضاء على الفقر محور تركيزها وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد في وضع تصور لوسائل تنفيذها المستهدفة بالاقتران مع سياسات وإجراءات محددة في إطار شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

021115 301015 15-18869 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى قرارها ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي أقرت فيه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٨/٢١٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا،

وإذ ترحب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بإنشاء برنامج إقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية، بما في ذلك الاجتماع الوزاري المعقود بنيروبي في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣،

وإذ تقر بأن معالجة الأخطار التي تجلبها العواصف الترابية والرملية تسهم، استنادا إلى مفهوم الأخطار المحدد بشكل جيد في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، إسهاما حاسما في تحقيق أهداف إطار سينداي وغاياته وأولويات عمله،

وإذ تقر أيضا بأن العواصف الترابية والرملية تشكل عائقا جسيما أمام التنمية المستدامة للبلدان النامية المتضررة ورفاه شعوبها، وإذ تسلم بأن العواصف الترابية والرملية قد ألحقت في السنوات القليلة الماضية أضرارا اجتماعية - اقتصادية فادحة بسكان مناطق العالم القاحلة وشبه القاحلة ومناطقه الجافة شبه الرطبة، وخاصة في أفريقيا وآسيا،

وإذ تشدد على أهمية الجهود المبذولة وتعاون الدول الأعضاء والدول المراقبة على الصعيدين الإقليمي والدولي في احتواء وتقليل الآثار السلبية للعواصف الترابية والرملية على المستوطنات البشرية في المناطق الهشة، وإذ ترحب بمبادرة جمهورية إيران الإسلامية إلى استضافة اجتماع إقليمي لوزراء البيئة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في طهران، وإذ تؤكد الحاجة إلى التزام واستعداد سياسيين قويين، بوسائل منها عقد اجتماعات رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والدولي بمشاركة نشطة من جميع البلدان، وخاصة البلدان المتقدمة النمو،

وإذ تؤكد الحاجة إلى التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي لمنع العواصف الترابية والرملية والتعامل معها عن طريق استحداث نظم للإنذار المبكر وتبادل المعلومات المتعلقة بالمناخ والطقس من أجل التنبؤ بالعواصف الترابية والعواصف الرملية، وإذ تؤكد أن متانة الإجراءات المتخذة لمكافحة العواصف الرملية والترابية تتوقف على توفير الدعم المالي ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وإذ تسلم بأهمية القضاء على الفقر والحاجة إلى تحسين فهم الآثار الوخيمة المتعددة الأبعاد للعواصف الترابية والرملية، بما فيها تدهور صحة الناس ورفاههم وسبل معيشتهم وزيادة التصحر وتدهور

الأراضي وانحسار الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وإنتاجية الأراضي، وآثار تلك العواصف على النمو الاقتصادي المستدام،

وإذ تؤكد أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ شمول الجميع وأهمية أخذ الدول المراقبة في الحسبان لدى تنفيذ هذا القرار،

١ - تسلم بأن العواصف الترابية والرملية وأسبابها الجذرية تشكل تحديا كبيرا أمام التنمية المستدامة للبلدان والمناطق المتضررة، وتؤكد ضرورة التصدي لها بصورة عاجلة داخل منظومة الأمم المتحدة واتخاذ تدابير سريعة للتعامل مع تلك التحديات؛

٢ - تؤكد الحاجة إلى تعزيز الدور الريادي الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة، مدعومةً بمنظمات معنية إقليمية ودون إقليمية وأقاليمية، في تشجيع التعاون الدولي على تخفيف وطأة تلك الظاهرة واحتوائها في البلدان النامية المتضررة، بوسائل منها تدابير بناء القدرات وتنفيذ مشاريع إقليمية ودون إقليمية وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب فضلا عن تعزيز التعاون التقني وتعبئة الموارد المالية اللازمة وإقامة مؤسسات من قبيل الأفرقة العاملة التابعة للجان الخبراء، لوضع خطط/برامج عمل لتيسير ذلك التعاون وتعزيزه؛

٣ - تطلب إلى جميع الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية وسائر المنظمات ذات الصلة، معالجة هذه المشكلة والإسهام في تعزيز بناء القدرات في البلدان المتضررة من أجل مكافحة العواصف الرملية والترابية وفقا للسياسات والأولويات الوطنية؛

٤ - تدعو الدول فضلا عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى التعاون بنشاط مع البلدان النامية في تنفيذ الأهداف والغايات وأولويات العمل الواردة في إطار سينداي للحد مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ من أجل التصدي للأخطار المتعددة الأبعاد، بما في ذلك العواصف الترابية والرملية، التي تعتبر عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة ورفاه الشعوب في العالم برمته؛

٥ - تكرر تأكيد الحاجة إلى أن تقوم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها، فضلا عن المنظمات واللجان الإقليمية، بتعزيز التعاون وحشد الخبرات الفنية والموارد المالية لمساعدة البلدان المتضررة على معالجة الآثار الناجمة عن العواصف الرملية والترابية، فضلا عن أسبابها الجذرية؛

٦ - تشجع المنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية على تبادل أفضل الممارسات والتجارب والخبرات الفنية في جهود مكافحة العواصف الترابية والرملية، وصياغة اقتراحات من أجل تيسير التعاون الإقليمي بشأن هذه المسألة، وذلك بمساعدة البلدان الأعضاء فيها؛

٧ - تدعو جميع الدول الأعضاء المتضررة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية إلى السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة في هذا القرار بطريقة ملائمة؛

٨ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تشرك، في حدود ولاية وموارد كل منها، الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين يتضمن معلومات وتحليلا عن حالة هبوب العواصف الرملية، وخاصة في غرب آسيا، وعن الاتجاهات السائدة في حدوثها.